

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

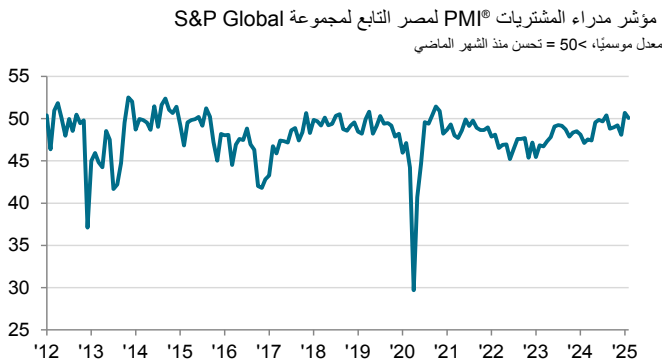
ارتفاع مبيعات الشركات غير المنتجة للنفط لشهر الثاني على التوالي

النتائج الأساسية:

تحسن ظروف السوق يؤدي إلى ارتفاع مستدام في الطلب

ثبات مستويات الإنتاج بعد ارتفاعها في يناير

زيادة قوية في المشتريات، مع انخفاض التوظيف



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 20 فبراير 2025.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"استقر مؤشر مدراء المشتريات في مصر فوق المستوى المحايد (50.0 نقطة) في شهر فبراير، مما يؤكد أن الاقتصاد غير المنتج للنفط بدأ عام 2025 بداية أفضل. وبالإضافة إلى الارتفاع الذي شهدناه في شهر يناير، تعكس البيانات أفضل بداية لشهرين في عام واحد في تاريخ الدراسة.

"يبدو أن زيادة الإنفاق من جانب العملاء قد أدى إلى تنشيط الأسواق، مما أدى إلى زيادة حجم المبيعات وتحسن ظروف التشغيل. وقد أدى هذا الزخم الإيجابي إلى زيادة الإنفاق بين الشركات. علاوة على ذلك، تظل ضغوط الأسعار منخفضة نسبياً مقارنة بتلك التي شهدناها في عام 2024، مما يشير إلى أن التضخم من المرجح أن يستمر في الهبوط في الأمد القريب على الأقل.

"ومن ناحية أخرى، يظل سوق العمل مختلطاً في أفضل الأحوال، ويواجه قطاع التصنيع صعوبة في تأمين طلبات جديدة. وتظل المخاطر الاقتصادية والجيوستراتيجية تلوح في الأفق، مما يساهم جعل التوقعات بشأن العام المقبل ضعيفة في هذا الشهر أيضاً."

استمر تحسن أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر خلال شهر فبراير، مستفيداً من الاتجاه الصعودي الذي سجله في بداية عام 2025. أشارت الشركات إلى انتعاش مستمر في الطلب من العملاء، مما يمثل أول تحسن متتالي في ظروف الأعمال منذ أكثر من أربع سنوات. وأدى ارتفاع حجم الطلب إلى ارتفاع قوي في المشتريات بين الشركات غير المنتجة للنفط، على الرغم من بقاء الإنتاج مستقرًا وانخفاض أعداد الموظفين.

وقد حظي انتعاش القطاع بدعم إضافي بسبب ضغوط الأسعار الضعيفة للشهر الثاني على التوالي، حيث ارتفع تضخم متوسط أعباء التكلفة منذ شهر يناير ولكنه ظل معتدلاً بالمعايير التاريخية. ولم ترتفع أسعار الإنتاج إلا بمعدل متواضع.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لـ S&P Global - المعدل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

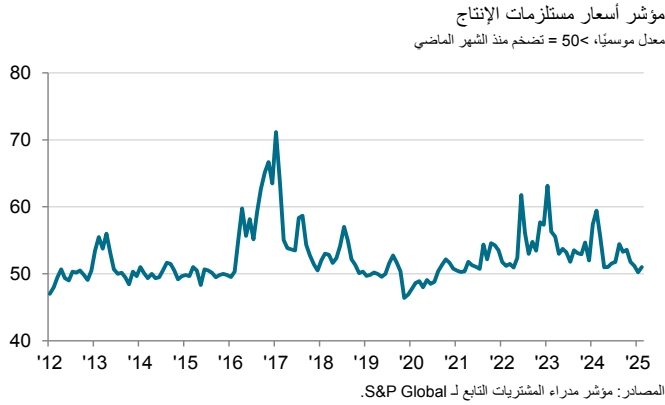
انخفض المؤشر الرئيسي من أعلى مستوى له في 50 شهراً وهو 50.7 نقطة في شهر يناير إلى 50.1 نقطة في شهر فبراير. ومع ذلك، ومع تسجيل المؤشر مستوى أعلى قليلاً من المستوى المحايد (50.0 نقطة)، فقد أشار ذلك إلى استمرار التحسن في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط المصري. وتعد هذه أول مرة منذ أواخر عام 2020 يشهد فيها المؤشر تحسناً لشهر متتالية في بيانات الدراسة.

استمر تعافي السوق وكذلك تعافي طلب العملاء في لعب دور رئيسي في عودة نمو الطلبات الجديدة، وفقاً للشركات الخاضعة للدراسة. وارتفع حجم الأعمال الجديدة للشهر الثاني على التوالي، بعد أن ارتفع مرة واحدة فقط خلال الأربعين شهراً السابقة من جمع البيانات. ومع ذلك، فقد تباطأ معدل التوسع منذ شهر يناير وظل متواضعاً، مع انخفاض طلبات التصنيع، مما شكل عبئاً خفيفاً على الأداء العام.

دفع ارتفاع الطلب الشركات إلى زيادة مشترياتاتها للشهر الثالث على التوالي، حيث يمثل الارتفاع الأخير أكبر زيادة مُسجلة في ثلاث سنوات ونصف. وأكدت الشركات جهودها لتأمين مستلزمات إنتاج جديدة مع تحسن ظروف السوق. ومع ذلك، واجهت الشركات صعوبات في الاحتفاظ بالموظفين وتعيين موظفين جدد، مما أدى إلى انخفاض عام في أعداد الموظفين للمرة الثالثة في أربعة أشهر.

ظل نشاط الأعمال مستقرًا خلال شهر فبراير، بعد أن شهد توسعاً متواضعاً في بداية العام. ولم يكن هناك أيضاً أي تغيير في حجم الأعمال المعلقة، إلى جانب انخفاض طفيف في المخزون.

ظلت ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج على مستوى القطاع غير المنتج للنفط ضعيفة نسبياً مقارنة بالأرقام المسجلة في عام 2024. ورغم وجود بعض التقارير التي تشير



إلى ارتفاع أسعار المواد بسبب قوة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تسارع طفيف في تضخم أسعار المشتريات، إلا أن هذا تم تعويضه جزئياً بانخفاض تكاليف التوظيف. وكانت ضغوط التكلفة أكثر وضوحاً على مستوى شركات التصنيع والإنشاءات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وعلى نحو مماثل، ارتفعت أسعار البيع تدريجياً في شهر فبراير، حيث اختارت الشركات الحد من تمرير الزيادات في أعباء التكلفة إلى العملاء. وقد ارتفع معدل التضخم في أسعار المستهلكين من أدنى مستوى له في أربع سنوات ونصف الذي سجله في شهر يناير، لكنه ظل أقل من متوسطه على المدى البعيد.

ورغم ارتفاع الطلب، فقد ظلت الشركات حذرة بشأن التوقعات الاقتصادية. حيث انخفضت التوقعات بشأن نشاط الأعمال خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة إلى أدنى مستوياتها منذ شهر نوفمبر الماضي، حيث أظهرت 5% فقط من الشركات تفاؤلاً بشأن اتجاهات الإنتاج المستقبلية.

الاتصال

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91 971 101 7186
kritikhurana@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة press.mi@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالرودود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الرودود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرودود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.